

تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على التمويل المصرفي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية شملت البيانات من 1970م - 2012م)

إياس جعفر عبد الرحيم

قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية || كلية المجتمع || جامعة شقراء || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى قياس تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد السعودي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق الحكومي (G) والانفتاح الاقتصادي (OPE) ومعدلات التضخم (CPI) وحجم الودائع المصرفية (DS) على معدل النمو في التمويل المصرفي (BF). كما هدفت الدراسة إلى استخدام النموذج المقدر لتقييم الأثر الذي يمكن أن تحدثه السياسات المالية الانكماشية التي اتبعتها السلطة الاقتصادية على التمويل. طبقت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة ما بين 1970م - 2012م. ولقياس هذه العلاقة استخدمت الدراسة منهجية نموذج الانحدار الذاتي الموزع الحدود (ARDL) لقياس الأثر طويل الأجل و الأثر قصيرة الأجل. وفي ذلك تم الاستعانة ببرنامج E-views 8.1 لتحليل اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، والتأكد من استقرار النموذج واستخدامه في التنبؤ بنتائج السياسات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: النشاط التمويلي للمصارف يتأثر إيجابياً في الأجل الطويل بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويتأثر عكسياً على الأجلين القصير والطويل بمعدلات التضخم والإنفاق الحكومي. بإجراءات مجموعة من السيناريوهات ومحاكاة الأثر الذي ستحدثه تلك السياسات وُجد أن السياسات المالية الانكماشية لن تؤدي إلى انخفاض في الأداء التمويلي للمصارف السعودية، وسيكون لنمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل الأثر الإيجابي على نمو القدرة التمويلية للقطاع المصرفي السعودي.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السعودي، التمويل المصرفي، نموذج الانحدار الذاتي الموزع الحدود، المملكة العربية السعودية.

1- المقدمة:

ليس هنالك أدنى شك بأن صدمة تراجع أسعار النفط العالمية من 115 دولار للبرميل إلى نحو 40 دولار للبرميل في 2014م قد ألقّت بظلالها على الاقتصاد الكلي السعودي و متغيراته وكذلك قد أثرت على القطاع المصرفي ونشاطه التمويلي، لا سيما أن السلطات السعودية قد اتخذت مجموعة من الإصلاحات المالية والاقتصادية للحد من أثر هذه الصدمة. وهذه الإجراءات سيكون لها الأثر العكسي في المدى القصير على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (Mckinsey & Company, 2015)، وحسب بيانات (Trading Economics) فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي السعودي من 753.83 مليار دولار في 2014م إلى 67 مليار دولار في عام 2018. من أبرز ركائز وتطلعات الرؤية الاقتصادية 2030م للمملكة العربية السعودية أن للجهاز المصرفي دور فعال في العملية التنموية من خلال وظيفته الأساسية كجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها وتغذية القطاعات الاقتصادية ذات العجز للمساهمة في التنمية (العزي، 2015). أثبتت كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية الدور الفعال الذي تقوم به المتغيرات الاقتصادية الكلية من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والانفتاح الاقتصادي ومعدلات التضخم في التأثير على تغيرات التمويل الذي تقدمه المصارف للاقتصاد. وذلك عبر توفير البيئة الاقتصادية السليمة والفاعلة والتي تعمل على تحقيق النمو المالي ونمو بيئة الأعمال في القطاع المصرفي وتحفيزه نحو النمو والتطور المستمر باستمرار النمو في مؤشرات الاقتصاد الكلي (Ongore & Kusa, 2013).

في واقع الحال كما أن للقطاع المصرفي السليم مساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي الكلي، من هذا المنطلق تنشأ العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والنمو التمويلي للقطاع المصرفي وهذا ما أثبتته معظم الدراسات والبحوث العلمية التي كتبت في هذا المجال (جيلزومايكل، 1995).

تعمل الدراسة الحالية على تقدير نموذج قياسي نستطيع من خلاله معرفة اتجاهات تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على التمويل المصرفي في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى استخدام هذا النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية للتمويل المصرفي، في ظل السياسات المالية الانكماشية التي نفذتها السلطات الاقتصادية ومدى تأثيرها على مستوى التمويل المستقبلي للمصارف.

2- مشكلة الدراسة:

استمرارية القطاع المصرفي في تقديم الأموال للقطاعات الاستثمارية، يستوجب توفر مجموعة من الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية المستقرة لكي تتم هذه العملية بالشكل المطلوب، فمن الأهمية بمكان دراسة هذه العوامل والمتغيرات الاقتصادية الكلية ومعرفة مدى تأثيرها على النشاط التمويلي الذي يقوم به القطاع المصرفي في الاقتصاد السعودي، حتى يتسنى لصانعي السياسات الاقتصادية من معرفة مقدار وحجم تأثير كل متغير من هذه المتغيرات في حركة النشاط التمويلي للمصارف السعودية. من ناحية أخرى تعمل الدراسة على قياس مدى تأثير القدرة التمويلية للمصارف بالسياسات المالية الانكماشية، المتمثلة في رفع الدعم وتقليل الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي السعودي، ومنها قد تمثلت اشكالية الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على التمويل المصرفي في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين عام (1970م - 2012)؟

3- فرضيات الدراسة:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) له أثر معنوي وإيجابي على التمويل في الأجلين القصير والطويل.
- الإنفاق الحكومي (G) له اثر إيجابي ومعنوي على معدلات نمو التمويل.
- السياسة المالية الانكماشية ستؤدي إلى انخفاض التمويل المصرفي في الاقتصاد السعودي.

4- هدف الدراسة:

في إطار سعي المملكة إلى تطوير وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي، واعتماد حزمة من السياسات الاقتصادية المنطلقة من الرؤية الاستراتيجية 2030م، ازدياد الحاجة إلى معرفة الأثر الاقتصادي الذي ستحدثه هذه السياسات على القطاع المصرفي، لذلك سعت هذه الدراسة المعدة في عام 2016م للتحقق من مجموعة أهداف في فترة زمنية محددة وهي المحصورة ما بين عام (1970 - 2012):

- 1- تتبّع المسار التاريخي للمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السعودي للفترة من 1970م - 2012م وقراءة تأثيرها على النشاط التمويلي الذي يقوم به القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والبعيد.
- 2- معرفة الأثر المتوقع للانخفاض المستقبلي في الإنفاق الحكومي في إطار سياسات التقشف الاقتصادي المنبثقة من برامج الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها رؤية 2030م، ومدى تأثير التمويل المصرفي بذلك.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة:

يقصد بالتمويل المصرفي توظيف الأموال بقصد الحصول على منافع مستقبلية حيث يمثل التمويل المصرفي المحور الأساسي لعمل البنوك إذ انه يمثل الوظيفة المكملة لوظيفة قبول الودائع. ويختلف التمويل المصرفي من حيث الغرض فقد يكون التمويل لعمليات زراعية أو صناعية أو خدمية أو تجارية، كما يكون قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل ويكون لشركات القطاع العام أو الخاص. إن دور التمويل مهم في عملية التنمية الاقتصادية فتوفير الأموال تدير عملياته الاقتصاد وتؤمن العمالة وتزيد من الطاقة الإنتاجية والدخل، وأن مثل هذه الأهداف تستدعي اهتماماً خاصاً من البنك المركزي والسلطات المالية في العمل على توجيه التمويل عبر السياسة التمويلية باهتمام كبير، وذلك بتحديد السياسات والقواعد والأسس للمؤسسات المصرفية، حيث يقوم نظام التمويل على استقطاب المدخرات وتجهيزها للإقراض مما يخلق علاقة قوية بين الادخار والاستثمار. وكذلك فإن استقرار الاقتصاد ونجاح السياسات الاقتصادية الكلية لها تأثيراً جذرياً على أداء وعمل البنوك التجارية. وفي هذا الصدد أثبتت العديد من الدراسات في جامعة ستانفورد الأثر الإيجابي للعلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي والسياسة التمويلية وانعكاساتها المهمة على توفير المدخرات المحلية للمستثمرين المحليين وكذلك فيما يتعلق بكفاءة تخصيص المدخرات (جيلز ومايكل، 1995).

على الرغم من هبوط أسعار النفط في الآونة الأخيرة توقعت وكالة موديز (Moody's Corporation) للتصنيف الائتماني أن يواصل القطاع المصرفي الخليجي أداءه القوي في العام 2015م، لاسيما انه يعتمد على مستويات الإنفاق الحكومي المستمرة على مشاريع البنى التحتية. في دول مجلس التعاون والسياسات نقدية التوسعية، فهذا من شأنه أن يدعم محفظة القروض للمصارف الخليجية وبالتالي تحافظ المصارف على أرباح قوية مع تمتعها بمستويات سيولة ورأسمال مرتفعة. (الثنيان، 2015).

السياسات المالية الاقتصادية:

تعتبر السياسات المالية (Fiscal Policies) من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة بهدف تحقيق أهداف التوازن والنمو الاقتصادي، في فترات الكساد والتضخم (العدلي، 2006).
سياسات الإنفاق الحكومي والضرائب تعتبر من أهم أدوات تفعيل السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. فتتبع الدولة سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي، بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي. أما في فترات التضخم تقوم الدولة بإتباع سياسة مالية انكماشية بغرض تخفيض مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي (العدلي، 2006).

ثانياً/ الدراسات السابقة:

دراسة فريدريك (Frederick 2014): اعتمدت هذه الدراسة على المتغيرات الداخلية للبنوك كمحدد للأداء المصرفي للبنوك التجارية في أوغندا والقدرة على التمويل خلال الفترة من 2000م - 2011م، وكذلك اعتمدت على متغير النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة البنكية كمتغيرات خارجية في التأثير على مستوى الأداء المصرفي، حيث توصلت الدراسة إلى أن كفاءة الإدارة وجودة الأصول وإيرادات الفوائد وكفاية رأس المال والتضخم هي العوامل التي تؤثر على أداء البنوك التجارية المحلية في أوغندا.

دراسة اونجور و وكوسا (Kusa & Ongore) (2013): ركزت هذه الدراسة على المحددات المالية الداخلية والاقتصادية الكلية المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، حيث اعتمدت الدراسة على تقسيم المتغيرات

المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية إلى متغيرات داخلية تمثلت في متغير كفاية رأس المال وجودة الأصول والكفاءة الإدارية وإدارة السيولة، ومتغيرات اقتصادية كلية (كمتغيرات خارجية) تمثلت في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للمتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء التمويل المصرفي بينما كان هناك تأثير كبير للعوامل الداخلية عدا متغير السيولة.

دراسة العمر (2007): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأثر التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية والعلاقة السببية بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي خلال العقود الثلاثة من 1980-2005 واتجاهات السببية لاختبارات السببية ذات الاتجاهين بين النمو الاقتصادي و المؤشرات الأربع (لخدمات الوساطة المالية) متمثلة في حجم الائتمان (حجم الوسطاء الماليين حيث يتمثل هذا المؤشر بمجموع أصول وخصوم الوسطاء الماليين مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي)، والودائع والقروض و السيولة. هذه الدراسة تتميز بإثبات الدور المزدوج الإيجابي أو السلبي للنمو الاقتصادي في تأثيره على خدمات الوساطة المالية.

دراسة نصار (2005): ركزت هذه الدراسة على تحليل العوامل الداخلية المحددة والمؤثرة للنشاط التمويلي في المصارف، في قطاع غزة كما أشارت الدراسة إلى أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية التي تمثل البيئة المؤثرة على النشاط التمويلي للمصارف و إلى خصوصية الوضع الفلسطيني وما تمر به المنطقة من أزمة اقتصادية وسياسية. كما توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من العوامل الداخلية المؤثرة على قدرة النشاط التمويل للمصارف منها عوامل متعلقة بشخصية العميل ومقدرته على السداد، حيث تعتبر معرفة طبيعة النشاط الذي يزاوله العميل وحجم أعماله من الاعتبارات الرئيسية التي يجب أن تأخذها إدارة المصرف في الحسبان.

3- منهجية وإجراءات الدراسة:

من الناحية النظرية تعتبر العلاقة التبادلية بين النمو في متغيرات الاقتصاد الكلي والنمو في القطاع المالي المتمثل في التمويل المصرفي من القضايا الأكثر جدلاً في الاقتصاد، حيث دار نقاش حول هذه العلاقة في ما إذا كان النمو الاقتصادي ومتغيراته هو الذي يقود القطاع المالي أم العكس. تعمل هذه الدراسة على تحليل دور النمو الاقتصادي في تطوير القطاع المالي المتمثل في التمويل المصرفي، حيث النمو في متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق الحكومي (G) والانفتاح الاقتصادي (OPE) ومعدلات التضخم (CPI) بالإضافة إلى حجم الودائع في القطاع المصرفي (DS)، يؤدي إلى التأثير على نشاط وحركة التمويل المصرفي حيث وجد عدد من الباحثين مثل جيرلي وشاو (Gurley and Shaw, 1955)، وجولد سميث (Glod Smith, 1969) أن النمو الاقتصادي يسبب تطوراً في القطاع المالي. ولتحليل هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات: تم وضعها في صورة نموذج الانحدار الذاتي الموزع الحدود (ARDL) لقياس الأثر طويل الأجل (Long-Run) والأجل قصيرة (Short-Run) للعلاقة بين المتغيرات.

حيث يقترح النموذج التالي:

$$\Delta BF_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta BF_{t-i} + \sum_{i=0}^p \phi_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^p \varphi_i \Delta DS_{t-i} + \sum_{i=0}^p \gamma_i \Delta G_{t-i} + \sum_{i=0}^p \mu_i \Delta OPE_{t-i} + \sum_{i=0}^p \psi_i \Delta CPI_{t-i}$$

$$(1) + \lambda_1 BF_{t-1} + \lambda_2 GDP_{t-1} + \lambda_3 DS_{t-1} + \lambda_4 G_{t-1} + \lambda_5 OPE_{t-1} + \lambda_6 CPI_{t-1} + \epsilon_{1t}$$

حيث إن:

(BF): التمويل المصرفي من البنوك السعودية. (GDP): الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

(DS): حجم الودائع بالبنوك السعودية. (G): الإنفاق الحكومي.

(OPE): مستوى الانفتاح الاقتصادي. (CPI): معدلات التضخم في الاقتصاد السعودي.

البيانات الإحصائية ونتائج تقدير النموذج:

اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات على المستوى السنوي، شملت الفترة من 1970 إلى 2012، حيث تم الاعتماد على هذه السلسلة لهذه الفترة لأنها تتمتع باستقرار في مؤشرات الاقتصاد السعودي. تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي.

4- عرض ومناقشة النتائج:

1- نتائج اختبارات سكون متغيرات النموذج:

في هذه المرحلة يتم إجراء الاختبارات الأولية لتحديد مستوى استقرار متغيرات النموذج ومن ثم تقييم النموذج قبل تحليل النتائج وذلك لتحديد مستوى سكون المتغيرات وتكاملها سوى من الدرجة الأولى (1) أو من الدرجة صفر (0)، حيث يتم استخدام اختبار جذور الوحدة (unit roots test) على المستويات والفروق اللوغريتمية لجميع متغيرات النموذج المقترح BF، GDP، G، OPE، CPI وDS. تم في هذه المرحلة استخدام اختبار ديكي فولر (ADF)، كما تبين ذلك محتويات الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات النموذج

اختبار ديكي فولر لسكون البيانات (ADF test)				
المتغيرات	المتغيرات في صورة المستويات		المتغيرات في صورة الفروق الأولى	
	القاطع	القاطع والاتجاه العام	القاطع	القاطع والاتجاه العام
LBF	-2.284	-2.106	-5.051***	-5.448***
LGDP	-2.398	-3.164	-4.853***	-4.948***
LDS	-2.652*	-3.264*	-2.279*	-2.507*
LOPE	-258.2	-3.239*	-3.537**	-3.552**
LCPI	-3.793***	-4.831***	-2.069	-2.182
LG	-3.751***	-3.057	-2.629*	-2.686

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views

ملحوظة: **، * تشير إلى مستويات معنوية النتائج 1%، 5%، 10% على التوالي.

بما أن النموذج المستخدم لاختبار مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على التمويل المصرفي في الاقتصاد السعودي هو نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). فيجب في هذه الحالة أن يكون بعض متغيرات النموذج مستقرة من الدرجة صفر وأخرى مستقرة من الدرجة الأولى، فهذا يعد شرطاً أساسياً لاستخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). بالإضافة إلى أن استخدام نموذج جوهانسون يعتبر في هذه الحالة غير مناسب لإثبات التكامل المشترك (cointegration) بين متغيرات النموذج (Pesaran & Pesaran, 1997).

من خلال نتائج الجدول رقم (1) يتضح أن متغيرات الودائع المصرفية (DS) و الإنفاق الحكومي (G) ومعدلات التضخم (CPI) متكاملة من الدرجة صفر (0)، أما المتغيرات الأخرى من التمويل المصرفي (BF) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) والانفتاح الاقتصادي (OPE) جميعها متكاملة من الدرجة الأولى (1). ومن ذلك يتضح أن الطريقة المناسبة لتقدير النموذج هي طريقة الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). وللحصول على الشكل النهائي للنموذج

تم استخدام طريقة التقدير العام ومنها إلى التقدير الأكثر دقة (General to Specific Procedure) حتى أصبح النموذج بصورته الحالية.

2- نتائج اختبارات التكامل المشترك على متغيرات النموذج:

تم إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار طريقة (ARDL) المستخدمة في تقدير النموذج، حيث شمل الاختبار دراسة وتحليل العلاقة طويلة الأجل (Long-Run) وكذلك العلاقة في الأجل قصيرة (Short-Run). (حيث تم استخدام اختبار) والد (Wald Test) لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج كما مبين في الجدول رقم (2)، حيث يعتمد الاختبار على الفرضيات التالية اعتماداً على قيمة اختبار (F) (Pesaran et al, 2001).

جدول رقم (2) نتائج اختبار والد (wald test)

الإحصائية	القيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
F- statistic	10.51	(6,24)	0.0000
Chi-square	63.08	6	0.0000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views.

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0 \quad (\text{عدم وجود علاقة طويلة الأجل})$$

$$H_1 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0 \quad (\text{وجود علاقة طويلة الأجل})$$

تشير النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي و الودائع والإنفاق الحكومي والانفتاح الاقتصادي ومعدلات التضخم خلال الفترة من 1970 - 2012 م في المملكة العربية السعودية. حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية F وإحصائية Chi-square (0.000) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05).

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (3) أن المعاملات المقدرة للعلاقة على المدى الطويل تظهر التأثير الكبير لجميع المتغيرات المستقلة على التمويل المصرفي خلال فترة الدراسة. علاوة على ذلك، فإن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير الودائع المصرفية كان له اثر إيجابي على نمو التمويل المصرفي في الأجل الطويل. بينما كل من متغير معدلات التضخم والإنفاق الحكومي والانفتاح الاقتصادي كان له الأثر العكسي على نمو التمويل المصرفي في الأجل الطويل. حسب ما مبين من نتائج الجدول.

جدول رقم (3) نتائج معاملات النموذج في الأجل الطويل

المتغير التابع LBF			
المتغيرات	معاملات النموذج	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية
LBF (-1)	-1.39***	0.221	0.000
LGDP (-1)	3.39***	0.578	0.000
LDS (-1)	0.99***	0.267	0.001
LG (-1)	-0.799**	0.286	0.010
LOPE (-1)	-1.05***	0.457	0.000
LCPI (-1)	-2.79***	0.457	0.000
C	-4.66***	1.179	0.000

المتغير التابع LBF			
المتغيرات	معاملات النموذج	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية
F-Test	8.868	-	0.000
R2	0.847		
Adj-R-squared	0.751		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views

من مزايا استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع أنه يعطي الأثر بين المتغيرات في الأجل الطويل وكذلك الأثر في الأجل القصير. وفي هذا الجزء من الدراسة تم تقدير معاملات النموذج لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل القصير وكانت نتائج التقدير كما موضح في الجدول رقم (4). ويمكن ملاحظ أن معاملات كل من متغير التمويل المصرفي بفترة إبطاء واحدة ومتغير الانفتاح الاقتصادي ومعدلات التضخم بفتري إبطاء والنتائج المحلي الإجمالي لهم اثر إيجابي على التمويل المصرفي في الأجل القصير. بينما يؤثر كل متغير الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم والنتائج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية بفترة إبطاء واحدة وبتفرتي إبطاء عكسيا في الأجل القصير على نمو التمويل المصرفي في المملكة العربية السعودية.

يلاحظ من خلال قيمة معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term) (-1) Ect انه متوافق مع واقع النظرية القياسية الإحصائية، حيث كانت قيمته سالبة ولكن معدل تعديل النموذج أخذ قيمة اكبر من الواحد، بلغت (1.397) وهذه النتيجة تعكس مدى التحرك السريع للنموذج في تحقيق التوازن في الأجل البعيد، حيث بلغت سرعة التعديل 139%.

جدول رقم (4) نتائج معاملات النموذج في الأجل القصير

المتغيرات	معاملات النموذج	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية
LBF (-1) Δ	0.537	0.150	0.0016
LGDP (-1) Δ	-0.913	0.313	0.0075
LDS (-1) Δ	-1.220	0.331	0.0012
LDS (-2) Δ	-0.987	0.358	0.0110
LOPE (-1) Δ	0.482	0.218	0.0369
LCPI (-2) Δ	2.092	0.683	0.0054
LGDP Δ	0.876	0.153	0.0000
LG Δ	-1.209	0.267	0.0001
LCPI Δ	-1.509	0.504	0.0063
C	-4.663	1.179	0.0006
Ect (-1)	-1.397	0.221	0.0000
Serial correlation LM =	0.0245		0.975
Heteroskedasticity	0.0550		0.815
Normality Test	1.0883		0.580

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views

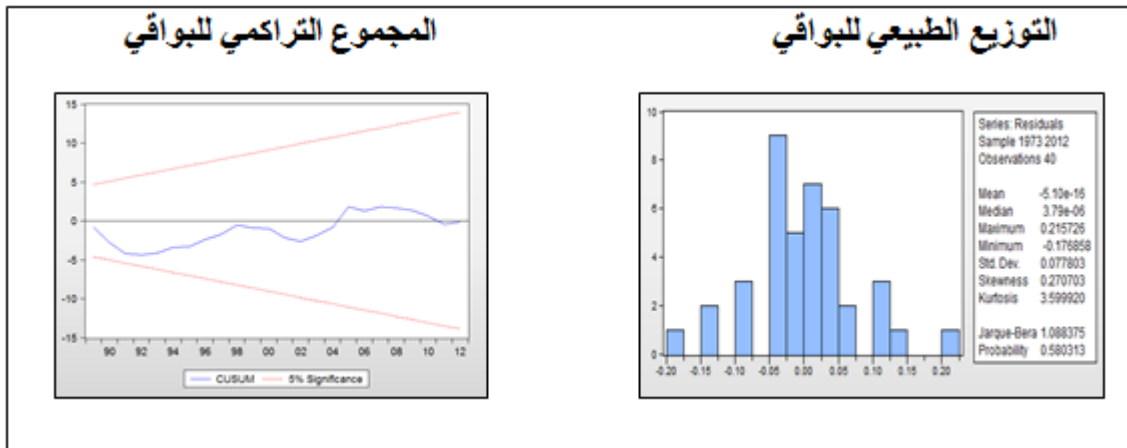
3- نتائج اختبار استقرار النموذج وخلوه من المشكلات القياسية:

في جانب آخر من هذا البحث قام الباحث بإجراء اختبارات تشخيص المشكلات القياسية التي يمكن أن تطرأ على النموذج بالإضافة إلى إجراء اختبار مدى توافر خاصية التوزيع الطبيعي للبواقي (Residuals). ففي هذا الخصوص تم اعتماد مجموعة من نتائج هذه الاختبارات التشخيصية.

1- يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (4) لاختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Serial correlation) LM حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.975) وهذا يدل على خلو النموذج من هذه المشكلة. ولاختبار مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ (Heteroskedasticity) تم الاعتماد على القيمة الاحتمالية للاختبار حيث بلغت (0.815) وهي تدل على خلو النموذج من هذه المشكلة لأن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من قيمة (0.05) وهي القيمة المعنوية للاختبار. واختبار التوزيع المعتدل للبيانات (Normality Test) كما مبين في نتائج الشكل رقم (1) كانت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.580) وهي أكبر من القيمة المعنوية للاختبار (0.05) وهذا يدل على أن بيانات البواقي التي أعتمد عليها في تقدير النموذج كانت موزعة توزيعاً معتدلاً.

مما سبق يلاحظ أن جميع قيم الاختبارات القياسية المستخدمة للتأكد من خلو النموذج من المشكلات القياسية جميعها كانت تدل على خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية المتعارف عليها في نظرية الاقتصاد القياسي.

2- هندسياً وللتأكد من مدى استقرار النموذج وثباته تم الاعتماد على الاختبار البياني أو الاختبار الهندسي اختبار براون وآخرون (Brown, et. al, 1975) للبواقي (CUSUM Plots for Stability Test) الذي يعتمد على رسم المجموع التراكمي للبواقي. ((CUSUM)) (Sum Cumulative Sum of Errors) حيث يتضح من الشكل البياني رقم (1) أن الأخطاء أو البواقي لم تتجاوز فترة مستوى الثقة (confidence interval) طيلة الفترة الزمنية التي اعتمدت عليها بيانات الدراسة عند مستوى ثقة 95% وهذا يدل على مدى استقرار النموذج.



الشكل رقم (1) نتائج تشخيص جودة تقدير النموذج والاستقرار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views.

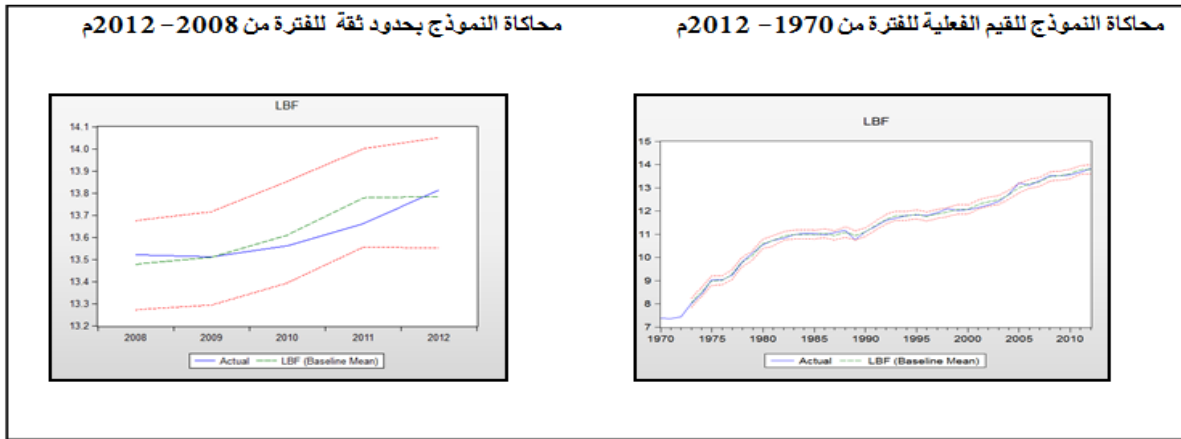
4- استخدام النموذج في التنبؤ بالتمويل المصرفي المستقبلي:

في هذا الجزء من البحث سيتم استخدام نموذج التمويل المقدر لقياس ودراسة التوقعات التي ستحدث في التمويل المصرفي نتيجة للقرارات والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجهات المركزية، في التوجه إلى خفض الإنفاق الحكومي والاعتماد على القطاع الخاص في زيادة الناتج الاقتصادي، كأبرز أهداف الرؤية الاقتصادية

الاستراتيجية للمملكة 2030. حيث سيقوم الباحث بإجراء مجموعة من السيناريوهات ومحاكاة الأثر الذي ستحدثه تلك السياسات.

عملية تطبيق التنبؤ والمحاكاة موجودة على البرنامج القياسي e-views 8.1 والتي تتيح للمستخدم التنبؤ بقيم المتغيرات من خلال إدخال عدد من السيناريوهات على النموذج.

وللتأكد من القدرة التنبؤية للنموذج تم استخدام العملية التصادفية (stochastic solution) وتعويض القيم الفعلية في النموذج (static forecasting) في حدود ثقة تعادل 95%. كما مبين في الشكل رقم (2). حيث يلاحظ اتجاه القيم المقدره للنموذج في نفس اتجاه القيم الفعلية وعليه يتوقع أن تأخذ قيم النموذج نفس اتجاه قيم النموذج في التنبؤ بالمستقبل. وكذلك يعتبر النموذج جيد للتنبؤ لاسيما أن القيم الفعلية لمتغير التمويل تقع في حدود الثقة (confidence bands).



الشكل رقم (2): نتائج محاكاة النموذج بحدود ثقة 95%

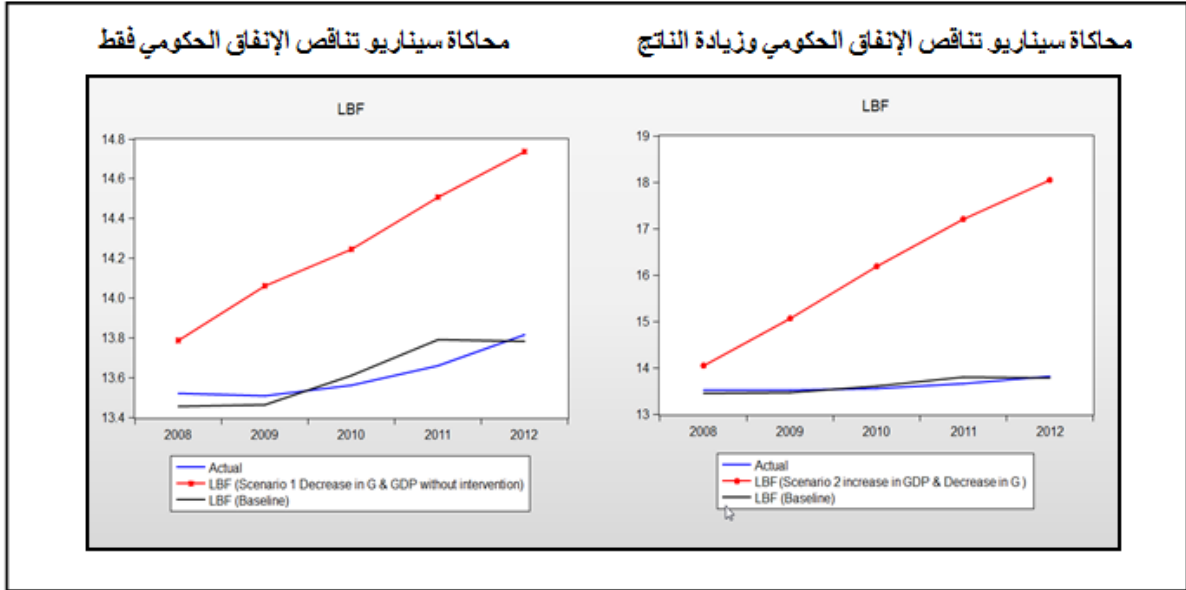
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views

توقع عدد من الخبراء أن أكثر المتغيرات التي ستتأثر بالقرارات الاقتصادية التقشفية هما متغيري الإنفاق الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي، وبالتالي في هذا الجزء سنقوم بافتراض مجموعة من السيناريوهات بخلاف ما هو موجود في القيم الفعلية لمتغيري الإنتاج والإنفاق الحكومي وننظر ماذا سيحدث لمتغير التمويل المصرفي نتيجة لذلك. سنتطبق عملية التنبؤ والمحاكاة للفترة من 2008 إلى 2012م.

السيناريو الأول: نفترض حدوث انخفاض في الإنفاق الحكومي (G) بمعدلات متتالية في كل سنة (2%، 4%، 6%، 8% & 10%)، مع بقاء المتغيرات الأخرى في النموذج دون التأثير عليها. يتضح من الشكل رقم (3) إن التمويل المصرفي يتجه نحو الزيادة نتيجة لهذا السيناريو.

السيناريو الثاني: نفترض حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ولكن هناك انخفاض في الإنفاق الحكومي (G) بمعدلات متتالية في كل سنة (2%، 4%، 6%، 8% & 10%)، مع بقاء المتغيرات الأخرى في النموذج دون التأثير عليها.

يلاحظ من الشكل أن التمويل المصرفي قد تأثر بالزيادة التي حدثت في الناتج ولم يتأثر بالانخفاض الذي حدث في الإنفاق الحكومي، ونتيجة لذلك كان اتجاه منحى التمويل في تصاعد خلال فترة إجراء التجربة.



الشكل رقم (3): نتائج محاكاة السيناريوهات المتوقعة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views

- 5- خلاصة بأهم النتائج:
- 1- من أبرز نتائج الدراسة أن النشاط التمويلي للمصارف يتأثر إيجابياً في المدى البعيد بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي والودائع. لذلك من المتوقع أن تنخفض القدرة التمويلية للمصارف في حالة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الأجل البعيد. وهذه النتيجة تتفق مع واقع النظرية الاقتصادية وفروض البحث وما توصلت إليه الدراسات السابقة.
 - 2- يتأثر التمويل المصرفي عكسياً بالإنفاق الحكومي. وجاءت هذه النتيجة غير متوافقة مع فرضيات البحث.
 - 3- وفقاً لنموذج السيناريوهات والمحاكاة، في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي في الأجل القصير في المستقبل لن يؤدي ذلك إلى انخفاض القدرة التمويلية للقطاع المصرفي، في حالة افتراض ثبات أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتيجة جاءت متناقضة مع افتراضات الدراسة، حيث الانخفاض في الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى الانخفاض في مستوى الطلب الكلي ومن ثم يؤثر على حجم الاستثمار وبالتالي القدرة التمويلية للمصارف.
- من خلال نتائج تجربة سيناريوهات المحاكاة المطبقة على النموذج يتضح أن التمويل المصرفي يتأثر بنسبة أكبر بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتغيرات في الإنفاق الحكومي وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المالية الانكماشية لن تؤدي إلى انخفاض الأداء التمويلي للمصارف السعودية.

6- الخاتمة:

توصلت كثير من الأدلة التطبيقية عبر العديد من الدراسات، بأن التطور المالي يسبق في معظم الأحيان النمو الاقتصادي المستقبلي، ومن هذا المنطلق فإن النمو الاقتصادي المستقبلي سيكون له الأثر في إحداث التطور والنمو المالي وتستمر هذه الرابطة بين التمويل والنمو عبر الأفق الزمني البعيد فيزدهر الاقتصاد وتحقق رفاهية المجتمع.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج في معرفة مدى اعتماد القدرة التمويلية للقطاع المصرفي على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد السعودي، كذلك برزت أهمية هذه الدراسة في التنبؤ بالآثار المتوقعة للسياسات الاقتصادية المالية التي تتبعها السلطات المركزية السعودية كنتيجة لانخفاض المفاجئ في أسعار النفط العالمية.

وبالطبع فإن نتائج هذه الإصلاحات الاقتصادية سوف يكون لها الأثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم سوف تؤثر على النشاط التمويلي في القطاع المصرفي.

7- التوصيات:

1. العمل على زيادة الناتج الاقتصادي بالاعتماد على القطاع الخاص والقطاع الإنتاجي غير النفطي. لتفادي انخفاض معدل نمو الناتج في الأجل البعيد، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض القدرة التمويلية للبنوك.
2. الاتجاه نحو تخفيض الإنفاق الحكومي لن يؤثر سلباً على أداء القطاع المصرفي في الأجل القصير، وعلى السلطة الاقتصادية توجيه مواردها إلى زيادة الاستثمار وتحسين فرص العمل.

قائمة المراجع:

أولاً/ المراجع العربية:

- الثنيان، فهد. (2015). "النمو الاقتصادي وثقة الاستثمار يرفعان نمو الإقراض المصرفي الخليجي في 2015م"، مجلة الرياض الاقتصادي، العدد 16995.
- جيلز، مالكوم و مايكل رومر. (1995). اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض.
- عبد الرحمن، عبد المحمود محمد. (1997). مقدمة في الاقتصاد القياسي، - جامعة الملك سعود، الرياض.
- العدلي، أشرف أحمد. (2006). " الاقتصاد الكلي (النظرية - التطبيق)" مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، ش - مدرسة ابن النفيس - المعمورة.
- العمر، إبراهيم بن صالح. (2007). "الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2005م"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعي الاقتصاد السعودية، مركز الملك فهد الثقافي، الرياض.
- العنزي، فرج بن ناوي. (2015). "العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة الغرفة التجارية الصناعية، الرياض.
- نصار، صديق توفيق. (2005). "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة" دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.

ثانياً/ المراجع الأجنبية:

- Al -Kibsi, G., and others. (2015). " Saudi Arabia Beyond Oil the Investment and Productivity Transformation", Mckinsey & Company.
- Brown, R. L. Durbin, J, and Evans, J. M. (1975). "Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time", Journal of the Royal Statistical Society, Series B, Vol. 37.
- Dickey, D. A., and Fuller, W. A. (1979). "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Journal of the American Statistical Association, Vol. 74 ، PP. 427-431.

- Dickey, D. A., and Fuller, W. A. (1981). "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root ", *Econometrica*, Vol. 49, PP. 1057-1072 .
- Diebold, F. (2012). *Elements of Forecasting*, 4th Edition, South-western, USA.
- Enders, W. (1995). "Applied Econometric Time Series" (New York: John Wiley & sons .Inc).
- Engle, R. F., & Granger C. W. J. (1987). "Cointegration and Error Correction: Presentation, Estimation, and Testing. *Econometrica*, 55, 251-276. *Literature*, 35, 688-726.
- Frederick, K.N., (2014) " Factors Affecting Performance of Commercial Banks in Uganda A case for Domestic Commercial Banks", *Proceedings of 25th International Business Research Conference*, South Africa, ISBN: 978-1-922069-42-9.
- Gurley, J., and Shaw, E. (1955). "Financial Aspects of Economic Development". *American Economic Review*, Vol. 44 (4), 515–538. Maddala, G.S., (1992). *Introduction to Econometrics*. Second Edition, Macmillan Publishing Company, New York
- Maddala, S. G. and Kim, I. (1998). *Unit Root, Cointegration and Structural Change*. Cambridge University Press, Cambridge.
- McKinnon, R. (1973). "Money and Capital in Economic Development". Washington, D.C., Brookings Institution.
- Ongore, V.O., and Kusa, G. B. (2013). "Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya", *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 3, No. 1, pp. 237-252.
- Ouliaris, S. and others. (2016). " Quantitative Macroeconomic Modeling with Structural Vector Autoregressions –Eviews Implementation.
- Pesaran, H. M. (1997). "The Role of Economic Theory in Modeling the long-run". *Economic Journal*, 107, 178-191.
- Pesaran, H. M., and Shin, Y. (1998). "An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis". In: Storm, S. Editor, *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century, Centennial*. Cambridge University Press, UK.
- Pesaran, M. H. and others. (2001). "Bounds testing approaches to the analysis of level relationship". *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289 – 326.
- Pesaran, M. H., and others. (1996). "Testing for the Existence of a long-run Relationship". Department of APPLIED Economics, University of Cambridge, UK, DAE Working Papers, No 9622.
- Shaw, E. (1973). *Financial Deepening in Economic Development*. Oxford: Oxford University Press.

The Impact of Macroeconomic variables on the credit provided by Saudi Banks

Abstract: The study aimed to examine the impact of macroeconomic variables of the Saudi economy as in Gross Domestic Product (GDP), Government Expenditure (G), Economic Openness (OPE), Inflation Rate (CPI) and the Bank Deposits (DS) on the credit provided by Saudi banks (BF), on annual time series data between 1970-2012. To investigate this relationship, the study used Autoregressive Distributed Lag method (ARDL) to measure the long-run and short-run impact, At that the E-views 8.1 has been used for analyze the cointegration, the diagnostic, the reliability - stability tests, and the forecasting behavior of the model. The study found that (BF) is affected positively by (GDP) growth rate in the long-run. Also the (BF) has been affected negatively in the short and long-run by inflation rates (CPI) and government expenditure (G). Consequently the Contractionary Fiscal Policy in recent period will not lead to reduce the financial performance of Saudi banks, and the growth of (GDP) in the future will have positive impact on the financing capacity of the Saudi banking sector.

Keywords: Saudi Macroeconomic Variables, Saudi bank's credit, ARDL, kingdom of Saudi Arabia.